

النقابة الوطنية للتعليم العالي لؤلؤة المشهد النقابي المغربي ذ. حفيظ بوطالب الجوطي

انتهى المؤتمر الوطني السابع للنقابة الوطنية للتعليم العالي، واطمأنت النفوس ورجع الأساتذة الباحثون إلى مؤسساتهم العليا لمباشرة مهامهم الأساسية في التدريس والتأطير والبحث العلمي والمساهمة في التسيير والإشعاع الثقافي. خمسة مهام أساسية تتطلب كلها وبدون استثناء، تحمل مسؤولية تكوين الأجيال الصاعدة مسؤولي ومسؤولات مغرب المستقبل بكل ما تتطلبه من مثابرة وجد وعمل وما تفرضه من مواجهة بشتى تجلياتها.

وقد شعر الأساتذة الباحثون الأولون مباشرة بعد استقلال المغرب بالضرورة الملحة لتأسيس أداة نقابية من شأنها تجميع كل الأساتذة الباحثين حولها للدفاع عن مطالبهم ولكن ومنذ البداية لتكون أداة لتلاقح الأفكار، أداة على الخصوص للاقتراح لبناء تعليم عال منفتح ومتطور، مساير للتطورات العالمية ومكون لأطر مغربية كانت البلاد في حاجة إليها في شتى المجالات. وقد تآتى ذلك سنة 1958، فتتابع على قيادة نقابة التعليم العالي أساتذة أجلاء نذكرهم على التوالي : الأستاذ عبد المالك جسوس، الأستاذ المرحوم عبد الرحمان القادري، الأستاذ عبد الواحد الراضي، الأستاذ عبد المالك الجداوي، الأستاذ عبد الرزاق الدواي. وفي سنة 1979 اتخذت النقابة قراراً هاماً يعزز استقلاليتها ألا وهو الانفصال عن الاتحاد المغربي للشغل، والبقاء خارج المركزيات الثلاث المتواجدة آنذاك أي الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكان المؤتمر الوطني الأول في الصيغة المستقلة الجديدة 1979، تلته بعد ذلك المؤتمرات الوطنية : الثاني سنة 1982 الثالث سنة 1984 والرابع سنة 1986 والخامس سنة 1988 والسادس سنة 1993 والسابع أخيراً. وتتابع جيل جديد من الكتاب العامين هو الأساتذة العائدي الحنبلي، عبد القادر باينة، إدريس العراقي، كاتب هذه المقالة، فالأستاذ عبد الحق منطرش البشير بنجيلالي وأخيراً حسن السعرب الكاتب العام الجديد. وبإلقاء نظرة على تخصصات هؤلاء الأساتذة نجدهم ينتمون إلى كل التخصصات سواء منها العلوم البحتة أو الآداب والعلوم الإنسانية أو الحقوق والاقتصاد أو مؤسسات تكوين الأطر العليا.

وإذا كان من الضروري أن نستخلص عبر هذه المسيرة النضالية المتميزة التي امتدت أكثر من أربعين سنة، فإن أهم ما يميزها :

أولاً : ابتكار أشكال جديدة ومتطورة للعمل والتأطير في الساحة النقابية المغربية كالوقفة النضالية التي تلت أحداث 1981 أو يوم الجامعة في الصحافة الوطنية سنة 1985. وكذلك في مجال الهيكلية والتنظيم. فالكاتب العام مثلاً لا يزاول مهامه إلا مرة واحدة بهذه الصفة رغم أن القوانين المنظمة للنقابة تسمح له بالترشيح مرة ثانية وثالثة.. وهو عرف دأبت نقابة التعليم العالي على تطبيقه منذ مؤتمرها الأول سنة 1979. كما أن أعضاء اللجنة الإدارية وهي أعلى هيئة مقرررة بعد المؤتمر تتجدد بأكثر من نصف أعضائها دون أن تنص على ذلك القوانين المنظمة لها.

قد يقال إن هذا التقليد لا يسمح بإعطاء النقابة التراكم الضروري لضمان استمراريتها وفعاليتها، ولكن مسيرة النقابة الوطنية للتعليم العالي تثبت عكس ذلك.

كما أنها النقابة الوحيدة التي لا تنتمه بحق تفرغ مجموعة من أطرها للعمل النقابي إسوة بالنقابات الأخرى، نظراً لأن طبيعة مهام الأستاذ الباحث وجعله موضوع مساءلة مستمرة على مستوى قيامه بمهام لا تتلاءم والتفرغ للعمل النقابي فقط، لذلك حرص كل الأساتذة الباحثين الذين تعاقبوا على قيادة هذه المنظمة النقابية على القيام بموازاة ذلك بمهامهم في التدريس والتأطير والبحث والإشعاع الثقافي وأيضاً المساهمة في التسيير عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة.

أما على صعيد المضمون، فقد عملت النقابة على إجراء تغيير مهم في توجهها سنة 1985 حيث طرحت لأول مرة في تاريخ المشهد النقابي المغربي منظوراً متكاملاً لإصلاح التعليم العالي وهيكلية البحث العلمي، كان ثمرة علم مجموعة من الأساتذة الباحثين بتنسيق نقابي أكثر من خمسة منهم هم الآن وزراء في حكومة التناوب خلقة بذلك الحدث، أي الانتقال من نقابة مدافعة عن حقوق منخرطيها إلى أداة للابتكار والاقتراح. وقد خلفت هذه المبادرة رد فعل أولي سلبي لدى بعض الأحزاب السياسية إلا أن الاتصالات المتوالية مع القيادات الحزبية،

أقنعت الجميع أن نقابة التعليم العالي، وهي تمثل نخبة المجتمع المغربي، من واجبها التحضير لمنظور وطني شامل ومتكامل لقضايا التعليم العالي والبحث العلمي.

ثانياً : استقلالية النقابة، هذه الاستقلالية عن المراكز النيابية المغربية تعني أيضاً استقلالية سياسية تجعل نقابة التعليم العالي متفتحة على كافة التيارات الفكرية التي تخترق الفضاء السياسي المغربي، وهي بذلك الفضاء الوحيد في بلادنا الذي يتميز بكثافة التعدد وحرية الانتماء مع وحدة الصف عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأساسية لقطاعي التعليم العالي والبحث العلمي.

إن وحدة الصف هاته هي التي دفعت النقابة إلى التفكير بشكل جدي في تفعيل المشهد النقابي المغربي سنة 85 وذلك من أجل الارتقاء بالعمل النقابي المغربي إلى المستوى التعبوي الذي من شأنه أن يسمع صوت العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، سواء من طرف المسؤولين الحكوميين أو المشغلين.

على أن الاستقلالية لا تعني أن النقابة الوطنية للتعليم العالي، منفصلة عن هموم وانشغالات المواطن المغربي، بل يمكن اعتبارها فصيلاً وطنياً تديماً وليد حركة التحرير الوطنية، تستمد منها مواقفها الوطنية كذلك التي عبرت عنها في عدة مناسبات، وعلى الخصوص منها ما يتعلق بالصحراء المغربية أو مواقفها العربية كذلك التي أكدتها سواء منها المساندة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية على كافة أراضيها والوحيد للشعب الفلسطيني وحقه في قيام الدولة الفلسطينية على كافة أراضيها بعاصمتها القدس الشريف، أو تلك المتعلقة برفع الحظر عن الشعوب العربية التي تزرع تحت الحصر وعلى الخصوص الشعب العراقي الشقيق أو مواقفها الدولية كذلك التي نسجت مع مجموعة من المنظمات العلمية أو المدافعة عن القضايا العادلة لكل الشعوب التواقفة إلى التحرر والتقدم وامتلاك وسائل استقلالها.

إن استقلالية نقابة التعليم العالي تعني كذلك التزامها بقضايا المجتمع المغربي الكبرى كالقضاء على الأمية وإشاعة العلم والمعرفة ومحاربة الخرافات والانحرافات التي قد تطاله بين الفينة والأخرى. وهكذا ساهمت نقابة التعليم العالي في تأطير المجتمع مع مجموعة من الفعاليات، سواء حينما تعلق الأمر بقضايا الإصلاح حيث شاركت في وضع أول ميثاق للتربية والتعليم في بداية السبعينات بتعاون مع اتحاد كتاب المغرب، وساهمت في كل اللجان الوطنية التي تكونت لدراسة هذه القضايا، أو حينما تعلق الأمر بمساعدة جمعيات المجتمع المدني كما حدث إبان التحضير لإحداث المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التي أوتها النقابة في مركزها الوطني طيلة فترة التأسيس، أو تعلق بالمساهمة الفعالة في عمل جمعيات الدعم والمساندة كجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

هذا العمل كان دائماً وأبداً نابعاً من فئاعة مترسخة لدى النقابة الوطنية للتعليم العالي بحكم كونها جزء نوعي من المجتمع المغربي له مسؤوليات جسيمة يجب أن يضطلع بها ويؤديها على أحسن وجه.

ثالثاً : ديمقراطية النقابة، وتتجلى على الخصوص، في اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر في كل مراحل اختيار ممثلي الأساتذة الباحثين، سواء على صعيد مؤسسات التعليم العالي، حيث تنتخب المكاتب المحلية مباشرة في جموع عامة أو عند انتخاب أجهزة المكاتب الجهوية أو عند انتخاب ممثلي الأساتذة الباحثين للمؤتمرات الوطنية. هذا التوجه الديمقراطي الراسخ هو الذي جعل نقابة التعليم العالي تواجه كل التحديات على مدى العقود الأربعة الماضية دون انقسام أو انشقاق، بل وتحظى بتلك المكانة الخاصة التي تميزها في المشهد السياسي والنقابي الوطني، حيث حظيت باستقبال صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني مرتين، الأولى سنة 1987 والثانية مع النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الحرة للتعليم سنة 1988، كما حظيت بعدة استقبالات وجلسات عمل مع رؤساء الأحزاب الوطنية.

ورغم اختلاف المشارب الفكرية للأساتذة الباحثين ونوعية وطبيعة هذه الشريحة المجتمعية، فإن الديمقراطية المطبقة في كافة الهيئات التمثيلية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، تعتبر عامل التحام أساسي للأساتذة الباحثين داخل منظماتهم، فمهما احتدت النقاشات خلال التجمعات العامة أو خلال جلسات المؤتمرات الوطنية، فإن جانب التبصر والوعي بالأهمية الحيوية لهذا الإطار الأوحد والموحد لكافة أساتذة التعليم العالي يبقى هو الراجح في كل الحالات.

إن ما حدث في المؤتمر الوطني السابع من مساهمة إيجابية لبعض المجموعات اليسارية كالنهج الديمقراطي، أو مواقف مترددة للمجموعات الإسلامية سيكون له لا محالة تأثيره على التفاعلات والتحويلات التي تعرفها الساحة الوطنية في شتى المجالات المجتمعية.

ويحضرني حادث له دلالاته سنة 1972 عندما التحقت بصفوف النقابة الوطنية للتعليم العالي، حيث كنا نجتمع في مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، وكان يحضر معنا المرحوم علال الفاسي في اجتماعات النقابة الوطنية للتعليم العالي، حيث أكد لنا ذات مرة أنه، رحمه الله، رفض أن يؤسس فرعاً للتعليم العالي داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إبان إحداثه نظراً لخصوصيات هذا القطاع، وعلى الخصوص أكد على ضرورة بقاء نقابة التعليم العالي إطاراً موحداً لكافة الأساتذة الباحثين.

إن المصادقية التي اكتسبتها نقابة التعليم العالي على مدى السنين الماضية تجعل منها لؤلؤة المشهد النقابي ومختبراً تتبلور فيه عدة تجارب لتحالفات سياسية كثيراً ما تكون لها انعكاسات بعد ذلك على المشهد السياسي والنقابي الوطني.